

# الطلاق في مصر يتحول من أزمة أسرية إلى ملف إيدانة لحكومة تركت النساء والأطفال أمام المحاكم



الجمعة 1 مايو 2026 10:30 م

كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عن تسجيل 273,892 حالة طلاق خلال عام 2024، مقابل 265,606 حالات في عام 2023، بزيادة بلغت 3.1%، في مؤشر يضع الأسرة المصرية أمام نتيجة مباشرة لضغط اقتصادي وقانوني واجتماعي متراكم، مع وقوع حالة طلاق تقريباً كل دقيقتين

أظهرت هذه الأرقام أن الحكومة تتعامل مع الطلاق في مصر كمكلف إجرائي داخل المحاكم، بينما يدفع المواطنون ثمن السياسات التي رفعت كلفة الزواج والمعيشة والنفقة والسكن ولذلك يتحول الانفصال بعد وقوعه إلى نزاع طويل، لأن الدولة تركت النساء والأطفال بين بطء العدالة وضعف الحماية وغياب حلول اجتماعية فعالة

## أرقام الطلاق تكشف فشل الحماية الاجتماعية

في البداية، تعكس زيادة الطلاق خلال عام 2024 خللاً لا يقتصر على علاقة زوجية انتهت، لأن الرقم الرسمي يكشف تآكل القدرة على بناء أسرة مستقرة في ظل دخل محدود وأسعار مرتفعة ويؤكد هذا المسار أن السياسات الاقتصادية تضغط على البيوت قبل أن تظهر نتائجها في دفاتر المحاكم

وبعد ذلك، تظهر خطورة الرقم عندما يرتبط بتراجع عقود الزواج نفسها، إذ أعلن الجهاز المركزي للإحصاء انخفاض عقود الزواج في عام 2024 بنسبة 2.5%، مقابل ارتفاع الطلاق بنسبة 3.1%. وهذا التزامن يوضح أن الأزمة تضرب بداية تكوين الأسرة ونهايتها معاً، ولا تقف عند لحظة الانفصال فقط

ومن هنا، يصبح حديث الباحث في علم الاجتماع السياسي عمار علي حسن مهياً، لأنه ربط تراجع الزواج والطلاق بالضغط الاقتصادي والسياسي وقال إن الشباب المصري يدخر للزواج ثم يجد الأسعار تضاعفت، كما أشار إلى أن الخوف من المستقبل يدفع شباباً إلى التردد في تكوين أسرة

لذلك، لا تبدو الأزمة منفصلة عن نظام اقتصادي يحقل الأسر تكلفة الفشل العام، لأن الزوجين يدخلان الحياة المشتركة تحت ضغط الإيجار والديون والعمل غير المستقر وحين تفشل العلاقة، تنقل المحاكم هذا الضغط إلى ملفات نفقة وحضانة ومسكن، بدل أن تعالج الدولة جذوره قبل الانفجار

## ما بعد الانفصال يضع النساء في مواجهة الدولة والزواج

ثم تبدأ المرحلة الأشد قسوة بعد الطلاق، حين تدخل النساء في معركة إثبات الدخل وتحصيل النفقة وتنفيذ الأحكام وتكشف الشكاوى المتكررة أن العمل غير الرسمي يسمح لكثير من الأزواج بإخفاء الدخل الحقيقي، وهو ما يجعل الحكم القضائي أحياناً أقل من احتياجات الطفل الفعلية

وفي هذا السياق، تبرز المحامية نهاد أبو القمصان كصوت قانوني ينتقد غياب التنظيم الفعال لآثار الطلاق وقد شددت على أن الدولة مسؤولة عن حماية الحقوق وتنظيم الإجراءات، ودعت إلى تحديد النفقة والرؤية والحضانة بوضوح بدل ترك الأسر داخل نزاعات ممتدة

وبالتوازي، طرحت الناشطة الحقوقية عزة سليمان أزمة قانون الأحوال الشخصية بوصفها مشكلة قديمة ومستمرة، لأن القانون الحالي لا يستجيب لتغيرات المجتمع ولا ينهي معاناة الطلاق والنفقة، وهذا الرأي يضع المسؤولية على السلطة التشريعية والتنفيذية التي تؤجل الإصلاح، بينما تتراكم القضايا داخل محاكم الأسرة.

وعلى الرغم من إعلان وزارة العدل إجراءات ضد الممتنعين عن سداد النفقة، تشمل تعليق بعض الخدمات الحكومية والمنع من السفر في حالات الأحكام النهائية، فإن هذه الخطوة جاءت بعد سنوات من معاناة النساء، كما أن الإجراء يعاقب المتخلف بعد وقوع الضرر، ولا يمنع بطء التقاضي ولا يضمن دخلاً عادلاً فور الانفصال.

### الأطفال يدفعون ثمن الطلاق وبطء العدالة

في المقابل، يتحمل الأطفال الجزء الأكبر إيلامًا من الأزمة، لأن النزاع على النفقة والحضانة والمسكن يحولهم إلى طرف صامت في معركة قانونية واجتماعية، وتشير تقديرات متداولة إلى أن نحو 9 ملايين طفل يعيشون بين أبوين منفصلين، وهو رقم يوضح حجم العبء النفسي والتربوي.

كذلك، لا تنحصر الأزمة في الانفصال نفسه، لأن المشاجرات العلنية والخلافات بين العائلات وأزمات الرؤية تضيف طبقات جديدة من الضغط على الطفل، ولذلك تصبح الأسرة المفككة قضية مجتمع، لأن الطفل الذي يعيش بين خصومة مستمرة يحتاج إلى حماية قانونية ونفسية لا توفرها الدولة بالكفاءة المطلوبة.

وفي محاولة متأخرة، ودّه عبد الفتاح السيسي بإنشاء صندوق لرعاية الأسرة ووثيقة تأمين لدعمها في مواجهة النفقات المرتبطة بالأحوال الشخصية، غير أن الإعلان عن الصندوق لا يلغي السؤال الأساسي حول سبب ترك المطلقات سنوات أمام تنفيذ النفقة، ولا يبرئ الحكومة من تأخير إصلاح القانون.

وأخيرًا، تكشف زيادة الطلاق في مصر أن السلطة لا تواجه أزمة اجتماعية عابرة، بل تواجه نتيجة مباشرة لاقتصاد ينهك الأسر وقانون لا يحسم الحقوق بسرعة وإدارة حكومية تتحرك بعد تصاعد الغضب، ولن يحمي صندوق أو قرار إداري الأسرة المصرية ما دامت الدولة تترك الفقر وبطء العدالة والعمل غير الرسمي يصنعون النزاع ثم تدعي علاجه.